رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٧ / ٥ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٥ / ٨ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

The political system in the United States of America

الباحثة: زهراء علاوي عودة

Zahraa Allawi Odeh

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

mydragonfly617@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

الولايات المتحدة الأمريكية بموجب دستورها، هي جمهورية فيدرالية تمثيلية ديمقراطية، واتحاد غير قابل للتجزئة يضم ٥٠ ولاية ذات سيادة، دستور الولايات المتحدة الأمريكية هو القانون الأساسي والأعلى للولايات المتحدة ، فهو يصف هيكل حكومة الولايات المتحدة، ويوفر الأساس القانوني الذي يجب أن ترتكز عليه جميع أعمالها، والحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها، وقد أصبح ساري المفعول في عام ١٧٨٩، إذ قدم واضعوا الدستور حكومة من ثلاث فروع مستقلة الأول هي السلطة التشريعية التي تتمثل بالكونغرس والذي يتكون من مجلسين مجلس الشيوخ والذي يتم توزيع أعضائه بالتساوي بين الولايات ومجلس النواب الذي يتم توزيع أعضائه بين الولايات وفقاً لعدد السكان، والثانية هي السلطة التنفيذية وتضم الرئيس ونائب الرئيس وجميع المسؤولين التابعين في الإدارات التنفيذية والأجهزة التنفيذية ،أما الفرع الثالث يتمثل بالسلطة القضائية وتتكون من المحكمة العليا ومختلف المحاكم الفيدرالية التابعة التي أنشاها القانون العام، فضلاً عن المؤسسات الغير رسمية والتي تؤثر على الحياة السياسية والسلوك السياسي في أمريكا، بما في ذلك الأحزاب السياسية جماعات المصالح والانتخابات، ووسائل الإعلام .

الكلمات المفتاحية : "الولايات المتحدة الامريكية " , "النظام السياسي " , "الأحزاب السياسية " , " جماعات الضغط ", "مراكز البحوث "

Abstract

The United States of America, under its constitution, is a federal, representative, democratic republic, and an indivisible union of 50 sovereign states. The Constitution of the United States of America is the fundamental and supreme law of the United States. It describes the structure of the government of the United States, provides the legal basis upon which all its actions must rest, and the fundamental rights and freedoms of its citizens. It came into effect in 1789. The framers of the Constitution provided for a government of three independent branches: the first is the legislative branch, represented by Congress, which consists of two houses: the Senate, whose members are distributed equally among the states, and the House of Representatives, whose members are distributed among the states according to population. The second is the executive branch, which includes the president, the vice president, and all subordinate officers in the executive departments and executive branches. The third branch is the judicial branch, which consists of the Supreme Court and various subordinate federal courts established by common law, as well as informal institutions that influence political life and political behavior in America, including political parties, interest groups, elections, and the media.

Keywords: "United States of America", "Political System", "Political Parties", "Lobby Groups", "Research Centers"

المقدمة:

لم تظهر الأنظمة السياسية بشكل فجائي أو بشكل متكامل وإنما كانت وليدة تجارب إنسانية قديمة قدم المجتمع البشري ،وقد مرت بمراحل عديدة لتصل إلى ما هي عليه اليوم وثبت أهمية وجودها[١]، الدولة هي "مجموعة بشرية تعيش على إقليم معين تحت سلطة سياسية حاكمة، و هي نوع من التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يحيط بالمجموعة البشرية وينظم سلوكها وعلاقاتها في إطار الأهداف المستقبلية [٢] ،لقد نشأت الدولة في الولايات المتحدة على أساس بناء دولة الأمة والتي تتطلب الولاء من الشعب إلى الأمة وبطريقة هرمية تبدأ مما هو محلى عبى مستوى الولايات إلى ما هو اتحادي [٣] ،ففي معظم البلدان كانت الدولة موجودة لفترة أطول من أي نظام معين وشهدت العديد من الدول عدداً مختلفاً من الأنظمة، إلا أن الأمريكيين يعيشون في ظل نفس النظام من العام ١٧٨٩إلى الان وهو العام الذي دخل فيه الدستور الأمريكي حيز التنفيذ بعد سبع سنوات فقط من تحقيق المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة استقلالها الكامل من بريطانيا العظمى على الرغم من انه تم تعديله اكثر من ٢٠ مره كما اعيد تفسيره بشكل كبير خلال الازمات مثل الحرب الاهلية والكساد الكبير وحركة الحقوق المدنية ،إلا ان العناصر الأساسية للأطار الدستوري ظلت قائمة لأكثر من قرنين من الزمان[٤]. وذلك بفضل البنية المتجانسة التي تعكس التماسك الاجتماعي والثقافي والمجتمع الموحد الذي يعتمد عليه استقرار المجتمع واستمراريته[٥] ، وبالتالي هذا يؤدي إلى سلامة وأمن النظام السياسي الحاكم [٦].

إذا كان تكوين الدستور الأمريكي في مؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧، ونتائج الحرب الأهلية التي أعادت توحيد البلاد بعد انقسامها، والنظرة إلى دور الأمة (الآباء المؤسسون وقادة الدولة الأمريكية)، وما أفرزته من تطورات جديدة دعمت وحدة البلاد، قد أسهمت بشكل أو بآخر في تكوين النظام السياسي الأمريكي، وتحديد شكله وتثب القول بعد ذلك، أن النظام السياسي الأمريكي قد اتسم بعدد من السمات ميزته عن غيره من الأنظمة السياسية [٧].

اولاً: سمات وخصائص النظام السياسي الأمريكي

تعد الولايات المتحدة الامريكية مهد النظام الرئاسي ،ومثاله التقليدي البارز ففيها نشأ وتطور وتحددت معالمه وخصائصه، ومنها انتقل إلى العديد من دول العالم، ولقد اشتق النظام الرئاسي اسمه من رئيس الجمهورية، اذ أراد واضعوا الدستور الأمريكي تقوية مركز رئيس الجمهورية، ودعم سلطاته الفعلية ،وذلك بحصر الوظيفة التنفيذية بين يديه، ومن هنا لا يمكن الأخذ بالنظام الرئاسي إلا في الدول الجمهورية[٨]، ويقوم النظام الرئاسي على أساس الفصل المطلق بين السلطات عضوياً، ووظيفياً إضافة لعدة خصائص أو مظاهر أهمها: رئيس جمهورية منتخب، واحادية ووحدة السلطة التنفيذية، وعدم مسؤولية الحكومة أمام البرلمان[٩] ، وهذا يرتبط بنهج الولايات المتحدة في إرساء الديمقراطية [١٠]

١. **<u>مبدأ الفصل بين السلطات</u>**

هناك نقطتين شكلتا تفكير المؤسسين الأمريكيين: الأولى هو أن مؤسسات الدولة وقوانينها يجب أن تتناسب مع الشعب وظروفه، والثانية هو مبدأ الفصل بين السلطات [١١]، ويعني هذا المبدأ إناطة السلطات التنفيذية

والتشريعية والقضائية بمؤسسات منفصلة، فلا يجوز للشخص الذي يتولى منصباً تنفيذياً ان يتولى منصباً تشريعياً ولا قضائياً وهكذا [١٢]. بل يجب توزيعها وتقسيمها بين هيئات مختلفة [١٣] ، وعلى الرغم من أن دستور الولايات المتحدة لا يتضمن أي نص صريح يقرر مبدأ فصل السلطات إلا أن نصوصه المختلفة تفترض هذا المبدأ [١٤].

٢. **المراقبة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية :**هذه الميزة في الواقع متداخلة مع الميزة السابقة، إذ يستند فصل السلطات إلى عنصري التراقب والتوازن أو كما يسمى "الضوابط والتوازنات"[١٥] وتعني الضوابط والتوازنات أن كل مؤسسة يجب أن تتقاسم بعض هذه السلطات مع المؤسسات الأخرى وبالتالي يمكن أن تحبط تصرفات الفروع الأخرى، على سبيل المثال يمكن للرئيس أن يعترض على التشريعات ويوافق الكونجرس على التعيينات الرئاسية ،ويمكن للمحاكم أن تعلن أن الإجراءات التي يتخذها الكونجرس غير دستورية ولعل افضل تعبير عن الجمع بين المبدأين هو أن الولايات المتحدة لديها "مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطات"[١٦] .

٣. **وجود سلطة تنفيذية قوية:** ومن خصائص النظام السياسي الأمريكي كما اقرها الدستور هي وجود سلطة تنفيذية قوية (تتركز في رئيس الجمهورية)، ويعدها البعض أهم خاصية تميز النظام الأمريكي عن غيره من الأنظمة الديمقراطية، فالرئيس الأمريكي يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، بمعنى أنه هو من يرسم خطوط السياسة العامة للحكومة، ويقوم بالإدارة الفعلية لشؤون الحكم [١٧].

٤. **علوية الدستور:** ومن السمات الأساسية أيضاً، أو ما يتميز به النظام السياسي الأمريكي، هي علوية الدستور ومكانته المميزة التي يحظى بها على مستوى السلطات وعلى مستوى الحياة العامة [١٨].

ثانياً: المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الأمريكي

يضبط النظام الدستوري الأمريكي السلطة بطرائق عدة، فيقسم السلطة بين رئيس وكونجرس يتمتع كلاهما بشرعية ديمقراطية متساوية، ولا يعتمد بقاء أحدهما على الاخر بل يعملان بشكل مستقل، كما ينص الدستور على إقامة فرع قضائي للسلطة اكتسب مع الزمن قوة ابطال التشريعات القادمة اليه من الكونجرس، كذلك يوزع الدستور السلطات على الولايات أو بالأحرى تنازلت الولايات عن تلك السلطات المخولة لها اصلاً لمصلحة الفيدرالية [١٩]. وعليه تتألف المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الأمريكي من المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية وفيما يلي توضيح لكل منها:

١. **المؤسسة التشريعية :** فبالنسبة للسلطة التشريعية ينفرد البرلمان ويسمى (الكونجرس The Congress)، في النظام الأمريكي بمزاولة السلطة التشريعية ،اذ قضت المادة الأولى من الدستور أن جميع السلطات التشريعية المبينة في الدستور يتولاها الكونجرس، ويتكون البرلمان أو الكونجرس الأمريكي من مجلسين أحدهما مجلس النواب House of Representutive والأخر مجلس الشيوخ Senate [٢٠]، يعد الكونجرس أحد المكونات الحيوية للنظام السياسي الأمريكي .إذ يعكس أعضاء الكونجرس البالغ عددهم ٥٣٥ عضواً من الرجال والنساء مدى تنوع حاجات وآمال وتطلعات الشعب الأمريكي نحو المستقبل[٢١] وسنوضح المجلسين كالاتي:

أ. **مجلس الشيوخ:** مجلس الشيوخ كما تصوره المؤسسون الأوائل هو أساساً هيئة للتشاور، ومهمة أعضائه ،بحث شؤون الأمة وتقديم النصح للرئيس ، كما يمثل وفقاً لما قاله ادموند راندولف "لجاماً يكبح جماح تمرد وحماقة الديمقراطية "[٢٢]،ويُمثل مجلس الشيوخ الولايات الأعضاء في الدولة بواقع عضويين لكل ولاية بغض النظر عن

عدد سكانها ،وهذا التمثيل المتساوي للولايات يمنحها نحواً من الاطمئنان على أن لا تتخذ السلطة التشريعية الاتحادية أي إجراء من شأنه الإضرار بالولاية أو يتنافى مع إراداتها ،ولما كان مجلس الشيوخ يمثل الولايات فهو ذو صبغة تجعل الصفة الاتحادية للدولة تتجسد فيه [٢٣] ، عضوية مجلس الشيوخ ست سنوات متداخلة على فترات كل سنتين بحيث أن ثلث أعضاء مجلس الشيوخ فقط هم الذين يمكن إعادة انتخابهم في أي عام انتخابي، وتضمن هذه الفكرة أن يتمتع اغلبية أعضاء مجلس الشيوخ في أي وقت بخبرة تشريعية[٢٤]، ولابد أن يكون عضو مجلس الشيوخ ٣٥عاماً أو أكثر وله من سنوات المواطنة الأمريكية تسعة، ولمجلس الشيوخ قوة طرد رئيس الجمهورية في حاله مخالفته لتنفيذ نصوص الدستور، ولكن لا تعتبر قرارات المجلس نافذة إلا بموافقة ثلثي الأعضاء[٢٥]، وبالنسبة إلى طريقة اختيار أعضاء مجلس الشيوخ فقد كانت تتم في البداية (من عام ١٧٨٩حتى عام ١٩١٣)، وفقاً للانتخاب غير المباشر من قبل أعضاء المجالس التشريعية في الولايات ،ولكن بعد التصديق على التعديل السابع عشر للدستور، أصبح اختيار أعضاء مجلس الشيوخ يتم عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر مثلهم مثل أعضاء مجلس النواب [٢٦] .

ب. **مجلس النواب:** يُمثّل مجلس النواب الشعب الأمريكي عموماً بخلاف مجلس الشيوخ والذي يمثل الولايات، ولذا يكون لعدد سكان الولاية أهمية كبيرة في تحديد عدد مُمثّليها في مجلس النواب[٢٧]، إذ ينص الدستور على ان كل عضو في مجلس النواب يجب ان يمثل ما لا يقل عن ٣٠ الف نسمة، ويجب أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل حتى تلك التي يقل عدد سكانها عن ٣٠الف نسمة حتى لا تحرم أي ولاية من التمثيل داخل المجلس[٢٨]، رأى الكونجرس أنه من الممكن حدوث مشاكل في المستقبل فإذا أصبح مجلس النواب كبيراً جداً فلن يتمكن الأعضاء من القيام بعملهم بكفاءة، لذا اصدر الكونجرس قانوناً يُحدد عدد أعضاء مجلس النواب ب(٤٣٥) عضواً، و لو لم يتم تمرير هذا القانون لكان عدد أعضاء مجلس النواب الان اكثر من ١٠٠٠ عضو ولكان اليوم يوجد ممثل واحد تقريباً لكل ٦٣٠ الف شخص تقريباً في الولايات المتحدة[٢٩]،ولمجلس النواب مدة ولاية مؤقتة مقدارها سنتان فقط ،تجري في نهايتها انتخابات عامة لتجديد المجلس تجديداً كاملاً، بالإضافة إلى أن هناك رأيين فالبعض يرى أن قِصَر هذه المدة لا توفر للمجلس الاستقرار، كما أنها مرهقة للأعضاء، وتعد عائقاً امامهم لإثبات كفاءتهم، وقد جرت العادة في الولايات المتحدة إلى القول إن عضو مجلس النواب هناك يستعمل السنة الأولى من ولايته لحمل الناخبين على نسيان الوعود المستحيلة التي اغدقها عندما كان مرشحاً، والتي لم يستطع بالطبع الوفاء بها، والسنة الثانية من ولايته يقصرها على صياغة وعود أخرى مستحيلة التحقيق كالأولى، من أجل إعادة انتخابه[٣٠].وفي حين البعض الاخر يعد مجلس النواب الأمريكي أعظم هيئة لصنع القرار في التاريخ، إذ أن مجلس النواب أداة استثنائية لتمرير القوانين للشعب الأمريكي ولأن الأعضاء يخدمون لمدة عاميين فقط فإن الممثلين الجدد يجلبون باستمرار أفكاراً جديدة تعكس المطالب الشعبية للمواطنين [٣١] .

ويرى البعض أن مجلس الشيوخ ومجلس النواب كيانان منفصلان ولكن في الحقيقة فإنهما مترابطان بشكل وثيق ويشكلان الثنائي الديناميكي للقانون الأمريكي[٣٢]، ولا بد من الإشارة إلى أهمية دور اللجان في تنظيم عمل الكونجرس، إذ أن الكونجرس لا يعمل بصفة جماعية، ولا يقرر بصفة جماعية ،ويقدم له في الدورة الواحدة (سنتين) ،الآلاف من مشاريع القوانين، وبالتالي لا يستطيع مجلسا الشيوخ والنواب مناقشة كل تلك المشاريع على حدة فيجري

اللجوء إلى لجان مختصة لدراسة مشاريع القوانين ،وذلك توصف تلك اللجان بأنها (هيئات تشريعية مصغرة)[٣٣]، و يمارس كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ بشكل متساوٍ مهمة تشريع القوانين وإقرار الموازنة الاتحادية ،وتعديل الدستور الاتحادي ومحاكمة الموظفين الاتحاديين بمن فيهم رئيس الجمهورية في حالة ارتكابهم جرائم الخيانة العظمى، والرشوة والجنايات الكبرى، فضلاً عن قيامهما بمهمة انتخاب رئيس للجمهورية في حالة عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين[٣٤] وكذلك من صلاحيات الكونجرس جمع الضرائب وتنظيم الحياة الاقتصادية وسن قوانين الهجرة، وتنظيم البريد ،وإعلان الحرب على دولة معادية وكذلك سن القوانين لخدمة الاتحاد بين الولايات [٣٥].

أن الكونجرس يلعب اليوم ثلاثة أدوار حكومية دولية رئيسية: الميسر والمثبط والمبادر بصفته ميسراً يقدم الكونجرس المساعدة المالية والاعفاءات الضريبية والمساعدة الفنية لتعزيز التنظيم الحكومي الفعال على المستوى دون الوطني(الولايات)، وتوفير خدمات عالية الجودة، أما كمثبط فيستخدم الكونجرس صلاحياته الاستباقية الكاملة لإبطال القوانين والقواعد التنظيمية لحكومات الولايا ت والحكومات المحلية، ولمنع سن مثل هذه القوانين واللوائح في المستقبل بصفته البادئ أو المبادر يسن الكونجرس معايير الحد الأدنى من قوانين الشفعة الجزئية لتوفير إطار عمل للبرامج التنظيمية الجديدة التي تشمل الحكومات الوطنية وحكومات الولايات [٣٦].

ت. **<u>المؤسسة التنفيذية :</u>** تميل السلطة التنفيذية بحكم تعريفها ،لأن تكون اشتقاقية فيتعين وجود موضوع لتحقيق التنفيذ ،ولا يمكن تطبيق القوانين قبل سنّها ،والمعايير لا توضع في المطلق ،بل لتحقيق غرضاً متفقاً عليه ،لذا كان من المنطقي تماماً ،أن يعمل المؤسسون أولاً على تحديد سلطات الكونجرس، ثم تحديد أن السلطة التنفيذية ستُخَول لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ،وفي النهاية تحديد السلطة القضائية ،وعليه كان الترتيب هو المادة الأولى الكونجرس والمادة الثانية الرئاسة والمادة الثالثة السلطة القضائية اتباعاً للتسلسل الاعتيادي لعملية الحكم ،من سَن القوانين إلى تطبيقها ومراجعتها [٣٧].

إن واضعوا الدستور الأمريكي قد أقروا بضرورة الحاجة إلى قائد قوي، إلا أنهم أيضاً لم يريدوا أن يتحول الرئيس إلى طاغية ينتهك الحريات الفردية ،ومن ثم وضعوا العديد من الكوابح والتوازنات على الرئيس التنفيذي في محاولة لتقييد السلطة الرئاسية ،ولكن لم يكن أياً من واضعي الدستور يتصور مدى السلطة التي يمكن أن يتمتع بها الرئيس في الوقت الحاضر، فلقد كانوا يعتقدون بأن الكونجرس هو المؤسسة صاحبة السطوة في الحكومة الأمريكية [٣٨]، ولقد تطورت مؤسسة الرئاسة في النصف الأول من القرن العشرين، وذلك استجابة للازمات المتتالية للجمهورية الناشئة وأجندات أولئك الذين شغلوا المنصب خاصة عندما وصل فرانكلين روزفلت للرئاسة اذ تعزز دور المؤسسة التنفيذية بشكل كبير[٣٩]، إذ تتسم آلية انتخاب الرئيس الأمريكي بشيء من التعقيد والغموض[٤٠] ،وقد نص الدستور الأمريكي على أن "السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية"[٤١]، ويكون اختياره بوساطة الشعب عن طريق الانتخاب على مرحلتين، ويمارس الرئيس السلطة بجانبها الفعلي، ولا يقتصر على الجانب الاسمي كما هو الحال في النظام البرلماني، وبذلك يعد رئيس الجمهورية رئيساً للدولة والحكومة أيضاً ،ويستعين بمجموعة من الأشخاص، يطلق عليهم "السكرتيرين"، وهم بمثابة الوزراء في الدول الأخرى ، ويختارهم الرئيس ويعينهم بنفسه بعد أن يوافق عليهم مجلس الشيوخ، وهم يساعدونه في أداء واجبه كأعلى مسؤول في الولايات

المتحدة [٤٢]، والوزراء لا يتمتعون بسلطة سياسية حقيقية بل مجرد مسيرين إداريين ومستشارين مساعدين للرئيس أو أمناء كما يطلق عليهم في الولايات المتحدة[٤٣].

وينص الدستور الأمريكي على أن من يترشح لمنصب الرئاسة إلا يقل عمره عن ٣٥عاماً، ويكون مؤهلاً في المسائل ذوات الطابع القومي، ويشترط أن يكون مولوداً في الولايات المتحدة ومن أبوين أمريكيين ،وأن تتوفر فيه شروط الإقامة في الولايات المتحدة مدة لا تقل عن ١٤عاماً[٤٤]، ولكن من الناحية العملية فهناك شروط أخرى هي من تحدد رجحان كفة المرشحين للرئاسة مثل الإقليم الذي نشأوا فيه، وكذلك خبرتهم وعقيدتهم الدينية وعوامل أخرى[٤٥]، ومن اختصاصات الرئيس تسمية قادة معظم الأجهزة السلطة التنفيذية وهذا يشمل الآلاف التعينات والتي كلها يتم تغيرها بتغير الرئيس، ويمكن لمجلس الشيوخ رفض ترشيحات الرئيس ولكنه في الغالب يوافق عليها [٤٦]، وقد مارس الرؤساء سلطات لم تحدد في الدستور، ولهذا السلطات أسماء مختلفة سلطات ضمنية وأخرى اصلية أو مبدئية وسلطات طوارئ وبتغير الزمن وتغيير أدوار الكونجرس والرئاسة كان من المحتم أن تنشب التوترات بين السلطات ، وهي أمور كانت متوقعة لهذا تم تصميم السلطات بدوائر مختلفة وفترات متفاوتة ومسؤوليات متباينة كما تم تنظيم السلطات بصورة مختلفة تحرص كل منها على الحفاظ على ما لها من امتيازات [٤٧].

ث. **المؤسسة القضائية :** هي المؤسسة الرسمية الثالثة التي أشار إليها الدستور الأمريكي، وتتمتع هذه المؤسسة باستقلال تام عن السلطتين الأخريين، ويظهر ذلك الاستقلال من حيث طريقة اختيار القضاة فقط نص الدستور على أن يكون انتخاب القضاة بواسطة الشعب مباشرة، دون تدخل أي من السلطتين التشريعية أو التنفيذية في هذا الأمر فحيث يوجد" حكم القانون أو حكومة القانون " تتولى المحاكم حماية الحقوق الشخصية، بالإضافة إلى مراقبة دستورية القوانين الصادرة عن المجالس التشريعية ومنع سلطة التعدي على اختصاصات السلطات الأخرى [٤٨].

أن القوانين والمحاكم ضرورية لوجود مجتمع منظم، فمن خلال نظام قانوني متطور يتم تحديد حقوق الافراد وامتيازاتهم وواجباتهم، ويتم تسويه الخلافات بشكل رسمي، وتتميز الولايات المتحدة بنظام قضائي مزدوج على المستوى الوطني والاخر على مستوى الولاية وتشكل محاكم الولايات نظاماً قضائياً مستقلاً، ولا تعتمد باي حال من الأحوال على نظام المحاكم الفيدرالية [٤٩].

لقد انشاء واضعوا الدستور محكمة تتمتع بسلطات كاسحة ربما أعظم بكثير مما ادركوه عندما ركزوا بحماسة كبيرة على الحد من صلاحيات السلطة التنفيذية ، إذ مُنحت المحكمة العليا في المادة الثالثة من الدستور سلطة الغاء القوانين التي يقرها الكونجرس والولايات إذا تبين أنها تنتهك الدستور، وتم تعزيز هذه السلطة بشكل اكبر في المادة السادسة المعروفة باسم بند السيادة في هذه المادة يعلن الدستور ،أن الدستور والقوانين الفيدرالية هي "القانون الأعلى للبلاد ،ويجب أن يكون القضاة في كل ولاية ملزمين بها "، وبما أن المحكمة تتمتع بسلطة الفصل في جميع القضايا الناشئة بموجب الدستور ، فإن قراراتها ستصبح ملزمة لكل محكمة في جميع أنحاء البلاد وقد مارست المحكمة العليا هذه السلطة، وتم إلغاء مئات القوانين على سبيل المثال استخدمت المحكمة العليا هذا الحق لإلغاء القوانين التي أنشأت مدارس منفصلة وقوانين الولايات التي تحظر الإجهاض[٥٠]، وتلعب المحكمة العليا الامريكية دوراً مهماً في النظام السياسي وكذلك القانوني، إذ تمتلك المحكمة فرصة لتوسيع معنى الدستور في كل

مره تفسره من خلال سلطتها في المراجعة القضائية، أي القدرة على تحديد ما إذا كانت القوانين او الإجراءات تتعارض مع الدستور[٥١].

اخيراً أن نجاح النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكي يعود للنظام السياسي بمعناه الواسع بما فيه من عناصر بشرية واقتصادية وحزبية وحياتية ودينية متحركة بمعنى أن القوى والسلطات الرسمية الثلاث المنصوص عليها في الدستور الأمريكي قادرة على الحركة الدائمة النشطة في كل المجالات بهدف المحافظة على بناء الدولة بعناصرها الثلاثة والسلطة بحيويتها المطلوبة لبناء الدولة القومية ،مع الامتناع عن أتيان بأي عمل حظره عليها الدستور ،وهذا يوفر الضمانات الكافية لحماية الحقوق وحريات المواطن الأمريكي ،ويجنّب المجتمع أي صراع بين السلطة والفرد [٥٢].

ثالثاً: المؤسسات الغير رسمية

١. **<u>الأحزاب السياسية</u>**

أن الأحزاب الأمريكية هي قبل كل شيء تنظيمات محلية تقوم بتجميع تفضيلات الافراد [٥٣] يجري نشاطها العادي والكثيف على مستوى المدينة والمقاطعة والولاية .أما تنظيمها الوطني فليس إلا اتحاداً كونفدرالياً دون بنى صلبة ورؤساء دائمين ووسائل تمكنه من أن يفرض على أعضائه انضباطاً ووحدة في الموقف إزاء القضايا الكبرى، وهذا ما يسمح بفهم إمكانية تعايش اتجاهات متعارضة بشكل صريح داخل مثل هذا الاطار المرن بل إنه يمكن القول بأن التنظيمات الوطنية للأحزاب لم تكن لترى النور مطلقاً لولا الضرورات التي فرضتها الانتخابات الرئاسية ،اذاً فالأحزاب الأمريكية ما هي الا آلات انتخابية [٥٤]، وأن الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية ذات طابع خاص، عكس ما هو سائد من أحزاب سياسية في أوروبا ،سواء من حيث الهيكل التنظيمي، أو الأيديولوجية العقائدية، وحتى من حيث النشأة والتكوين ،فلم يكن واضعوا الدستور على قناعة بأنه سيكون للأحزاب السياسية دور مهم في النظام السياسي الأمريكي[٥٥]، ومرد ذلك إلى أن الآباء المؤسسين اتخذوا وجهة نظر معتمة تجاه الأحزاب السياسية ،إذ عدوها فئات أنانية تنشد استخدام سلطة الحكومة متجاهلة المصالح المشروعة ،فهي وأن حصلت على دعم أغلبية المواطنين ،فأنها ربما تتحول إلى استبدادية [٥٦] ويتميز النظام السياسي الأمريكي بثنائية الحزبية، فهناك حزبان فقط (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي)، وهما فقط لديهما فرصة واقعية للفوز بالرئاسة أو بمعظم مقاعد الكونجرس[٥٧]،إلا أن لديهم بعض الاختلافات الواضحة التي تظهر في منهجهم وسياساتهم وتاريخهم، هذه الاختلافات هي في الأساس مسارات أيديولوجية وسياسية واجتماعية واقتصادية[٥٨]، إذ يرى الجمهوريين أنفسهم كمحافظين تقليدين فهم يدعمون خفض الضرائب ،ودور الحكومة المحدود في القضايا الاقتصادية، وتدخل الحكومة في بعض القضايا الاجتماعية مثل منع الإجهاض ومنع زواج المثليين وغيرها ،أما الديمقراطيون عموماً اكثر ليبرالية فهم يدعمون الحريات الاجتماعية ودعم الاقتصاد ويعتقدون ان الحكومة يجب ان تلعب دوراً في تخفيف الظلم الاجتماعي من خلال ضمان الرعاية الصحية الشاملة ،ورسوم التعليم المعقولة ،بالإضافة إلى قانون حماية المستهلك، وبالتأكيد يدعمون حق الإجهاض وزواج المثليين ،والى الجانب هذين الحزبين الرئيسين تشارك العديد من الأحزاب الصغيرة في العملية السياسية مثل الحزب الأمريكي المستقل وحزب الإصلاح ،وحتى الحزب الاشتراكي ويعتبر الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد في

مجلس النواب هو حزب الأغلبية [٥٩]، ويقول جابريل الموند، بأنه لا توجد فروقات حقيقية بين الحزبين وانهما "عبارة عن زجاجتين عليهما ملصقان مختلفان إلا أن كليهما فارغ " لكن الجواب الأدق هو أنه ليس هناك أي مبدأ فلسفي أو خيارات سياسية يحملها الديمقراطيون وتختلف بشكل حاد عما يحمله الجمهورين الاختلاف فقط في بعض القضايا والتي اشرنا اليها[٦٠]، ويرى البعض أن الأحزاب في الديمقراطية الامريكية تمثل المصالح والأفكار وليس فقط الفئات الاجتماعية ويُنظر للأحزاب على أنها أدوات لتمثيل الاختلافات في المصالح والأفكار حول كيفية عمل المجتمع ،وما هي السياسات التي ينبغي اعتمادها للحصول على ديمقراطية سريعة الاستجابة[٦١] .

٢. <u>جماعات المصالح والضغط</u>

تؤدي جماعات الضغط دوراً تتزايد أهميته في جميع الدول سواء من حيث التأثير على اتخاذ القرارات أم من حيث التأثير على بنيان وهيكل السلطة السياسية [٦٢]، وتمتلك جماعات المصالح والضغط الصفة القانونية بمعنى أنها مشروعة في الغرب والولايات المتحدة ويتفاوت تأثيرها من دولة إلى أخرى حسب درجة قوتها ونفوذها[٦٣]، وعلى الرغم من أن المصطلح في حد ذاته يحمل دلالات سلبية ويرتبط في كثير من الأحيان بشؤون فاسدة أو تأثيرات غير مشروعة لمصالح مختلفة إلا أن شرعيته وأهميته في التأثير على العملية السياسية في نظام ديمقراطي مقبولة بشكل عام، إذ يُنظر إلى ممارسة الضغط في الولايات المتحدة على أنه وسيلة مشروعة للتمثيل والنهوض بمصالح المجموعات المختلفة، فهذه الجماعات تسعى للتأثير على الحكومة ومؤسساتها من خلال توجيه أجندة السياسة العامة فهي، وكما ذكرنا جزء مشروع من كل نظام ديمقراطي[٦٤]، وعليه يمكن تعريف هذه الجماعات بأنها مجموعة من الأشخاص يمارسون ضغط نيابة عن مصلحة منظمة(او العديد من المصالح المنظمة)، وهذا التعريف واسع بما يكفي ليشمل النطاق الكامل لجماعات الضغط[٦٥]، وتلعب هذه الجماعات دوراً في الحياة السياسية لجميع البلدان ولكن في الولايات المتحدة هذا الدور أكثر تطوراً منه في الأمكنة الأخرى ،إذ تعطي للحياة السياسية الامريكية شكلها الخاص ،وأن الاعتقاد القديم الذي يقول أن المصلحة العامة هي مجموع المصالح الخاصة يبقى قوياً في أمريكا إذ يبدو طبيعياً وليس مستغرباً أن تُدافع كل مجموعة عن نفسها [٦٦]، ويحظى الكونجرس بقدر هائل من الاهتمام من جماعات المصالح فهم يجتمعون بشكل شخصي مع المشرعين والموظفين التشريعيين والسبب واضح فالمؤسسة التشريعية تتمتع بسلطة كبيرة على السياسة العامة بحكم صلاحيتها تمرير القوانين وتأكيد التعيينات التنفيذية ،بالإضافة إلى ذلك فإن الوصول للسلطة التشريعية سهل للغاية فعلى المستوى الفيدرالي هناك(٥٣٥) عضواً في الكونجرس والآلاف الموظفين التشريعيين [٦٧] ،أذ لجأت جماعات الضغط في الولايات المتحدة إلى انشاء مكاتب خاصة في كل انحاء الدولة زودتها بمجموعة من الكتاب والناشرين ورجال القانون والدعاية والأبحاث العلمية ،ومهمة هذه المكاتب هي تزويد أعضاء الكونجرس بالمعلومات اللازمة بشأن موضوع معين ،فتجمع الأدلة ومشروعات القوانين المماثلة وتبحث التعديلات المحتملة ،كما تضع التقارير المطلوب تقديمها إلى اللجان وتعهد هذه المكاتب إلى بعض أعضاء الكونجرس بعرض وجهة نظرها امام المجلس والدفاع عن قضاياها وذلك مقابل أجر ثابت أو مكافأة[٦٨] ، وتستطيع جماعات المصالح التأثير في أعضاء الكونجرس بطرق قانونية تماماً ، عبر تقديم تبرعات وببساطة انتظار رد الجميل لقاءه ذلك بخدمات وامتيازات غير محددة ،في أحيان أخرى ،يبادر عضو الكونجرس نفسه بعملية تبادل الهدايا ،مفضلاً جماعة مصالح معينة توقعاً منه أن يكافأ لاحقاً بالتبرع

لحملته الانتخابية[٦٩]، ولهذا يمكن القول أن الجماعات المصالح والضغط تقود الحياة السياسية الأمريكية أكثر من الأحزاب السياسية وعلى نحو أصح ،جماعات المصاح والضغط هي التي تقود الأحزاب السياسية[٧٠]، فهي لا تقوم فقط بتوجيه المعتقدات والقيم والمواقف السياسية للأشخاص الذين يدفعون لهم ويوظفوهم بل ان جماعات الضغط هي جهات فاعلة مستقلة تضع معتقداتها وقيمها ومواقفها السياسية على الطاولة عندما تمارس الضغط وتعتمد جماعات الضغط على تجاربهم وخبراتهم لصياغة الأهداف ورغبات الأشخاص الذين يمثلونهم وبهذا المعنى فانهم يمثلون جهات فاعلة قوية جداً ومستقلة في السياسة الامريكية [٧١]، وتوجد أشكال وأنواع عديدة من جماعات المصالح والضغط ، فهناك جماعات الضغط الاثنية مثل اللوبي الأيرلندي أو جماعات ضغط ديني، فهناك لوبي كاثوليكي واخر علماني، وكذلك جماعات ضغط مهنية وغيرها الكثير. وقد أصبحت جماعات الضغط على درجة من الأهمية جعلت النظام السياسي الأمريكي يسمى بـ "ديمقراطية جماعات الضغط"، أي انه لم يعد هناك نظام ديمقراطي تقليدي يعبر عن مصالح الناخبين مباشرة حسب اعدادهم (لكل رجل صوت)، بل أصبح النظام يعبر عن مقادير الضغوط التي تستطيع جماعات الضغط أن تمارسها على المشرعين الأمريكيين لتحديد قرارهم بشأن قضية ما بحيث تصدر تشريعات وقوانين معينة وتحجب أو تعدل أخرى [٧٢].

والجدير بالإشارة أنه حين يرد الحديث عن جماعات الضغط في الولايات المتحدة ،فإن أول ما يتبادر إلى الذهن اللوبي الصهيوني الموالي لإسرائيل والذي يعد أقوى كتلة سياسية بالولايات المتحدة الأمريكية ،والنشاط الذي يمارسه اليهود يجبر النواب الطامحين إلى الرئاسة على النظر فيما يمكن أن يؤدي إليه سجلهم في التصويت على قضايا تتعلق بإسرائيل من تأثير على مستقبلهم السياسي، وتعد منظمة (أيباك) من أقوى اللوبيات اليهودية وأكثرها تأثيراً ونفوذاً ،إذ تضم (ايباك) في صفوفها مجموعة من البروتستانت الذين يعتقدون أن مولد الكيان الصهيوني من جديد هو جزء من نبوءة توراتية ويعتقدون أن الضغط على إسرائيل أمر مخالف لارادة الله ،فضلاً عن ذلك فأن منظمة (ايباك) ،تضم أعضاء مستقلين وأعضاء من الحزبين الديمقراطي والجمهوري وهذا يوفر لها الضغط المطلوب في الكونغرس الأمريكي [٧٣].

وأن التبرعات الموجهة للحملة الانتخابية وسيلة مهمة من وسائل التأثير، والحقيقة أن اليهود من أكبر المتبرعين، ومن الصعب تحديد مدى تأثير التبرعات الانتخابية على النتائج التشريعية ،خاصة فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بإسرائيل حيث يمكن أن للتأييد أو المعارضة نتيجة ذات جوانب غير مالية إضافة إلى ذلك فلا احد يعلم ما إذا كان أحد المرشحين يؤيد إسرائيل بسبب تلقيه تبرعات أو يتلقى التبرعات نتيجة لاتخاذه مواقف مؤيدة لإسرائيل وكانت التبرعات فيما مضى اقل توظيفاً واضعف هدفاً من اية جماعة أخرى إلا أن تغير بصورة جذرية مع زيادة لجان النشاط السياسي المتعلق بإسرائيل[٧٤].

٣. وسائل الاعلام والرأي العام

يقول توماس جيفرسون "الذي أنتخب رئيساً للولايات المتحدة عام ١٨٠٠أن الأساس في اختيار الحكومة هو رأي الشعب، وأن الهدف الأول لنا هو تحقيق هذه الغاية" [٧٥]. ففي ظل النظام الديمقراطي يستطيع كل مواطن أن يُساهم في تكوين الرأي العام،والوصول إلى قرارات سياسية يكتسب فيها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق الصراع

التنافسي من أجل أصوات الشعب[٧٦] ، وكذلك إحاطة الأفراد بالحقائق الضرورية بحقوقهم، وحرياتهم في تكوين الآراء الشخصية والتعبير عنها بحريه يستطيع الرأي العام الديمقراطي أن يقوم بوظيفته [٧٧]، ولقد ازدادت أهمية الرأي العام كظاهرة اجتماعية مع تطور الإعلام والدعاية وبروزه كظاهرة سياسية لها قوة عظيمة في التأثير في الساحة المحلية والدولية في شتى المجالات والميادين، مما دفع القادة ورؤساء الحكومات والدول اخذه بالحسبان[٧٨]، وعلى الرغم من الخلاف بين المراقبين بشأن المدى الذي تؤثر فيه وسائل الإعلام في صياغة الرأي العام فإنهم يوافقون على أن وسائل الإعلام تلعب دوراً حاسماً في التنشئة الفكرية والسياسية للمواطنين[٧٩].

ويمكن القول بأن مدى احترام الجمهور للنظام السياسي والإيمان به يتحدد بالنغمة التي تبرزها وسائل الإعلام في تغطيتها للأخبار التي تنقلها، وبالتالي فإن وسائل الإعلام هو وسيلة لتزويد الناس بالاخبار والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة ،أي تلك التي تساعدهم في تكوين رأي صائب في حدث أو مشكلة ما وبالتالي فأن هذا ارأي سيعبر عن ميول واتجاهات الجماهير [٨٠] إذ تلعب دوراً كبيراً في إتاحة "قاعدة المعلومات" التي يقوم المواطنون من خلالها ببلورة آرائهم، وبالعكس يتعرف المسئولون المنتخبون على اهتمامات الجماهير بصدد أمور السياسة العامة من خلال التقارير الإعلامية واستطلاعات الرأي[٨١]، وعليه يمكن تعريف الرأي العام بأنه" مجموع الآراء التي تجد الحكومات أنه من الحكمة الاهتمام بها واخذها بالاعتبار " ووفقاً لهذا التعريف فأنه على الحكومة سواء كانت ديمقراطية أو غير ذلك، أن تهتم برأي الجمهور بطريقة ما، وفي الولايات المتحدة وبوجود الضمانات الدستورية، والانتخابات والاقتراع الواسع النطاق، وحرية التعبير والصحافة، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام اليها ،كل ذلك يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بحرية واجبار قادة الحكومة أن يأخذوا آراء المواطنين بعين الاعتبار للحفاظ على وظائفهم ومناصبهم، وكذلك فأن هذه الضمانات ضرورية بالنسبة للقادة السياسيين ودعاة السياسة لمحاولة تشكيل وتعبئة الرأي العام لصالح قضاياهم[٨٢]، إذ أن وسائل الاعلام السائدة في الولايات المتحدة هي جزء لا يتجزأ من العملية السياسية وشريكة ومساهمة غير مباشرة مع نخبة السياسية الامريكية [٨٣]، فتستغل الحكومة الصحافة ووسائل الإعلام على نحو مستمر، إذ يصدر البيت الأبيض والبنتاجون وهيئات أخرى، يومياً آلاف التقارير اليومية التي تخدم مصالحهم ويزودون بها وسائل الإعلام التي ما تلبث أن تبثها على الملأ دون أن تصحبها أية آراء انتقادية، وعلى أنها أخبار صادرة عن مصادر مستقلة [٨٤].

أما بالنسبة لتأثير الرأي العام على القرارات الحكومية حول مسائل مثل التدخل العسكري أو السياسات الخارجية التي تؤثر على المواطنين الأمريكيين ،فنجده واضح في مذكرات ودراسات الرؤساء ومستشاريهم ،إذ يُكرس الرؤساء وغيرهم من النخب السياسية جهداً كبيراً لمحاولة فهم الرأي العام من خلال الاقتراع الداخلي والتلاعب به، إذ يعتقد البعض أن الرأي العام هو ببساطة غريب الأطوار أو يمكن التلاعب به بسهولة من قبل النخب السياسية بحيث لا يستحق الكثير من الدراسة، فنظراً لامتياز الوصول إلى وسائل الإعلام، فإن النخب السياسية قادرة على تشكيل الطريقة التي يفكر بها الناس في القضايا السياسية المهمة، وبالتالي فإن الرأي العام ليس له تأثير مستقل على نتائج السياسية [٨٥]. فمثلاً كشفت حرب فيتنام عن الدور الذي يمكن أن يمارسه الإعلام، في تشكيل الرأي العام الأمريكي، وبالتالي تضليله، وممارسه أسلوب إخفاء الحقائق أو ابدالها أو تزويرها وهذا أدى إلى سلب المؤسسة الإعلامية استقلالها وحيادها، وبالتالي جرى إخضاعها كلياً للقرار السياسي [٨٦].

وكما نعلم فأن الحكومة الديمقراطية تعتمد على السيادة الشعبية وموافقة الشعب ،ولهذا وعلى مدار السنوات الماضية أصبح علم الرأي العام متطوراً بشكل جيد وكثيراً ما يلجأ السياسيون إلى استطلاعات الرأي العام للتعرف على ما يريده الجمهور[٨٧]، وأصبح الإعلام المرجع الرئيسي لحشد آراء الشارع للرأي العام واتخاذ المواقف إزاء الاعمال المختلفة السياسية والثقافية والاقتصادية ..الخ [٨٨]، هذا ما يجعل الجمهور أو الرأي العام عرضة للتلاعب والتغييرات القصيرة المدى الصادرة على سبيل المثال عن القيادة الرئاسية أو وسائل الإعلام أو عن طريق صياغة الأسئلة في استطلاعات الرأي العام أو الأحداث الدولية السريعة التغيير[٨٩]، وتسمى استطلاعات الرأي العام بـ opinion poll وهي أسلوب ذو طابع علمي يقوم على أساس توجيه أسئلة لمجموعة من المواطنين حول قضية عامة معينة ثم إجراء عمليات إحصائية لمعرفة الآراء الرئيسية للمواطنين حول تلك القضية، ومن اشهر مؤسسات استطلاع الرأي هي مؤسسة غالوب وقد تطورت اساليبها لدرجة ان تنبؤاتها حول نتائج الانتخابات الرئاسية تكادُ تكون صحيحة بفارق بسيط جداً من الخطأ[٩٠]، فيعمل استطلاع الرأي على إضفاء الشرعية على مرشحين معينين وقضايا معينة، وتسحب الشرعية عن مرشحين آخرين وقضايا أخرى ،والأهم من ذلك أنها تُعرف محيط العملية السياسية طبقاً لمعاييرها الخاصة والتي لا يصرح بها بوجه عام ، إذ أن استطلاع الرأي يُمثل اختراعاً اجتماعياً لا يمكن فصله عن النسيج المؤسساتي الذي يعمل من خلاله، ويعني ذلك في المجتمع الأمريكي الراهن أن استطلاع الرأي مهما جرت صياغته في تعبيرات علمية هو في المقام الأول أداة تخدم اهدافاً سياسية، ولا تتسم هذه الأهداف بالوضوح دائماً إلا أن الاستنتاجات تصبح مبررة في أحوال كثيرة ما أن يتم افشاء سر جهة التمويل [٩١].

واخيراً، فأن وسائل الإعلام الأمريكية ليست موضوعية أو صادقة تماماً في تصويرها للقضايا الهامة، وأن الأخبار ليست نتاجاً لاستغلال متعمد فحسب، بل هي أيضاً نتاج لهيكلية قوى أيديولوجية واقتصادية يعمل الصحفيون في ظلها وينغمسون ضمنها في علاقات اجتماعية[٩٢].

٤. مراكز التفكير والبحوث Think Tanks

منذ أوائل القرن العشرين لعبت مجموعة صغيرة من مؤسسات الفكر والرأي النخبوية، أو ما يعرف بمراكز التفكير والبحوث دوراً حيوياً في المجالات السياسية على المستوى المحلي والوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، وظيفتها فريدة من نوعها، إذ أنها توفر أبحاث السياسة العامة والتحليل والمشورة، وتعمل بشكل مستقل عن الحكومات والأحزاب السياسية. وكان الانتشار الحقيقي لمراكز الأبحاث في السنوات العشرين الماضية، إذ تحول دورها وتوسع من مجرد منظمات تعمل على توفير البحوث والتحليلات العلمية الموضوعية إلى نشر تقييمات لسياسات متخصصة موجهة نحو العمل السياسي، وتهدف إلى التأثير على عملية صنع القرار السياسي ومساعدة الحكومة على فهم واتخاذ خيارات مستنيرة بشأن القضايا ذات الاهتمام المحلي والدولي، إلا أن لديها أيضاً عدداً من الأدوار الحاسمة الأخرى، بما في ذلك [٩٣]:

أ- التوسط بين الحكومة والجمهور.

ب- بناء الثقة في المؤسسات العامة.

ت- توضيح وتقييم قضايا السياسية والمقترحات والبرامج.

ث- تحويل الأفكار والمشكلات الناشئة إلى قضايا سياسية.

ج- العمل كصوت مستنير ومستقل في المناقشات السياسية.

ح- توفير الإمداد بالموظفين المطلعين على الهيئات التشريعية والفروع التنفيذية للحكومة.

وبحلول نهاية القرن العشرين، كانت مراكز الأبحاث موجودة في كل مكان في عملية صنع السياسة الأمريكية، إذ زاد عدد هذه مراكز إلى أكثر من ٣٠٠ مركز بحلول أواخر التسعينيات ومع نمو أعدادها تباينت مراكز الأبحاث والتفكير، بشكل كبير من حيث الحجم والتخصصات فالعديد من مراكز الأبحاث الجديدة تتبنى إيديولوجيات سياسية، أما محافظة أو ليبرالية أو وسطية [٩٤]. وتشكل مراكز الأبحاث والتفكير اليوم مجموعة متنوعة من المؤسسات التي تختلف في الحجم والتمويل والهيكل ،ونطاق النشاط يوجد حالياً ١,٧٣٦ مؤسسة بحثية أو مركز أبحاث سياسية في الولايات المتحدة نصفها تقريباً تابعة للجامعات ،وحوالي ثلثها يقع في واشنطن العاصمة توصف المراكز التي لا تنتمي إلى مؤسسات اكاديمية أو أحزاب سياسية أو مجموعات المصالح ،بأنها مراكز أو مؤسسات فكرية قائمة بذاتها أو مستقلة ،وتمتلك أفضل ٢٥إلى ٣٠مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة أجندات بحثية متنوعة للغاية تغطي نطاقاً واسعاً من القضايا السياسة على الجبهتين المحلية والدولية، ومع ذلك منذ عام ١٩٨٠،أصبحت الغالبية العظمى من مراكز الأبحاث الجديدة متخصصة، وتركز أنشطتها على قضية واحدة مثل (الاحتباس الحراري) أو (الأمن القومي)، ويمكن تعريف مراكز الأبحاث والتفكير في أبسط العبارات، بأنها مؤسسات تجري ابحاثاً حول قضايا السياسة العامة ثم تجعل نتائجها وتوصياتها متاحة لصانعي السياسات وقادة الرأي والمواطنين، وتركز بعض مراكز الأبحاث على مجال واحد، في حين يركز البعض الآخر على نطاق أوسع ،ولكن كل مراكز الأبحاث تقريباً تتبنى نفس القيم الأساسية و معايير عالية من الجودة الفكرية، والاستقلال وعدم الانحياز ،وتأمل جميعها في إحداث تأثير بناء على الطريقة التي تحكم بها الولايات المتحدة نفسها ،وتقدم لها الزعامة الدولية[٩٥]. ولكن بسبب عدم رضاها عن الشؤون الداخلية والخارجية كافحت هذه المراكز من أجل الاندماج في عملية صنع القرار، وبدلاً من متابعة البحث العلمي في الخدمة العامة، كان طموحها يكمن في الدعوة السياسية، مثال على ذلك مؤسسة التراث والتي بدأت وعلى نحو متزايد مشابهه لمجموعات المصالح ولجان العمل السياسي من خلال الضغط على صناع القرار لتنفيذ سياسات متوافقة أيديولوجياً مع قيمهم ونقل رسالتها إلى الناخبين [٩٦].

فالخصائص المميزة لمراكز الأبحاث في الولايات المتحدة لا ترتبط بحجمها أو بالتمويل الكبير الذي تحظى به بعض المؤسسات فما يجعل مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة فريدة، بالإضافة إلى عددها الكبير، هو مدى انخراط هذه المنظمات في المراحل المختلفة لعملية صنع السياسات، إذ أن البنية اللامركزية للحكومة الأمريكية، إضافة إلى تقدير الدور الذي يؤديه البحث العلمي في ارشاد السياسات، يجعلان من مراكز الأبحاث عنصراُ حيوياً في عملية صنع السياسات [٩٧].

ولهذه المراكز والمؤسسات أهميتها القصوى ،بالنظر إلى تأثيرها المباشر على صناعة القرار السياسي الأمريكي ،وفي كثير من الأحيان تتوجه الإدارة الأمريكية لتلك المراكز بغية الحصول على دراسات معينة للاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالسياسة الأمريكية (الداخلية والخارجية)[٩٨]، إذ يقول (هاورد جي ويارد)، أن الباحثون في هذه المراكز يكتبون، وينشرون، ويظهرون على شاشات التلفزيون، ويدلون بشهاداتهم أمام الكونجرس، ويحضرون جلسات إحاطة في البيت الأبيض، ويقدمون المشورة لوزارة الخارجية والدفاع والإدارات الأخرى، وتقوم

هذه المراكز في كثير من الأحيان، أكثر من الكونجرس، أو الأحزاب، أو مجموعا ت المصالح، أو البيت الأبيض، بوضع الأجندة السياسية وتحديد القضايا. إنهم يقومون بالتفكير نيابة عن الحكومة ومن هنا جاء مصطلح "مراكز الفكر" قد يبدو الأمر مثيراً، ولكن الحقيقة هي أنه في هذه الأيام لا يملك الرؤساء ولا الكونجرس، ولا الإدارات الحكومية الكبرى الوقت أو الموارد أو الموظفين للقيام بالكثير من التفكير. إنهم مشغولون جدا بالاجتماعات والأعمال الورقية، والمواعيد النهائية والمتطلبات البيروقراطية والمسائل الإدارية اليومية. لذا تقوم هذه المراكز بالتفكير نيابة عنهم وتقوم بالأعمال الأساسية والأبحاث اللازمة، وتستكشف الخيارات السياسية، وتقدم التوصيات المنطقية التي نادراً ما تستطيع الحكومات الكبيرة القيام بها بمفردها وذلك من خلال وضع أفكارها في شكل جذاب يمكن ترجمته إلى مقترحات سياسية محددة تنال إعجاب الجمهور وصانعي السياسات أيضاً[٩٩].

فلقد كانت هذه هي مهمة معهد بروكينغز لمدة تسعين عاماً، إذ يضم المعهد العلماء من الديمقراطيين والجمهوريين، وصانعي سياسات وأكاديميين سابقين، ودبلوماسيين وصحفيين –ذوي آراء متنوعة، إذ ساهمت أبحاث وتوصيات هذا المعهد في ابتكارات بارزة منذ تأسيسه، إذ كان لهؤلاء العلماء دور فعال في تشكيل أنظمة الميزانية الحكومية في العشرينيات من القرن الماضي، وإنشاء الضمان الاجتماعي في الثلاثينيات، وولادة الأمم المتحدة وخطة مارشال في الأربعينيات، وتحسين عملية الانتقال الرئاسي في الخمسينيات من القرن الماضي. وتأسيس الحجة لصالح إلغاء القيود التنظيمية في ستينيات القرن العشرين، وأيضاً تأسيس مكتب الميزانية التابع للكونجرس في سبعينيات، كذلك كانوا باحثي المعهد رائدين في مجال الرعاية الصحية والسياسة الضريبية في الثمانينيات؛ وابتكار أساليب جديدة للرعاية الاجتماعية والخدمة العامة وتمويل الحملات الانتخابية في التسعينيات ...الخ [١٠٠].

وحتى لو كانت اغلب مراكز الأبحاث والتفكير تهدف في نهاية المطاف إلى التأثير على عمليات صنع السياسات العامة ،إلا أنها تتبع مسارات مختلفة فهناك مجموعة من مراكز الأبحاث متخصصة في اقناع صانعي السياسات في السلطتين التشريعية والتنفيذية وهناك مجموعة تستهدف الرأي العام بشكل مباشر لأحداث تأثير في مواقفهم هاتان المجموعتان المتداخلتان عبارة عن مراكز أبحاث ذات توجه خارجي أحيانا تابعة للجامعات وتنتج تقارير ولها حضور نشط في وسائل الاعلام وتبني شبكات ذات نطاق وطني واقليمي وعالمي وتنظم المناقشات وجلسات الاستماع في الكونجرس ،أما المجموعة الثالثة الأكثر توجهاً نحو الداخل تهدف إلى اقناع الأعضاء والمشاركين بفكرة معينة ،أو نهج سياسي معين وتطوير اشكال من التماسك والتضامن بين النخب والتوفيق بين الانقسامات، وتعبئة الأعضاء وطرح رؤية موحدة لزيادة النفوذ في مواجهة السياسات ،غالباً ما تقوم هذه المجموع بدمج خبراء السياسة الإعلامية لنشر رؤيتهم السياسة ويكون لها تأثير أكبر على المجتمع ككل [١٠١]، وبالتالي فأن انشاء معاهد بحث مستقلة مدعومة بتبرعات خاصة لإجراء أبحاث السياسة وتوفير منتدى للأفكار والنقاش هي سمة أمريكية قوية تنبع من التقاليد الديمقراطية والتعددية والخيرة للامة [١٠٢].

الخاتمة

أن دراسة النظام السياسي لأي دولة ، له أهمية خاصة ،وذلك لفهم آلية عمل هذا النظام والذي سوف يعطينا مساحة واسعة لمعرفة البنية العامة لتلك الدولة والعوامل الفاعلة والمؤثرة فيها ، ويعد النظام السياسي في الولايات المتحدة النموذج الأمثل للنظم الرئاسية في العالم ، أراد واضعوا الدستور "الإباء المؤسسين " السيطرة على الحكومة من خلال تقسيمها إلى ثلاث مستويات (تشريعية ، تنفيذية ،قضائية) مع وجود مبدأ الفصل بين السلطات وذلك للحيلولة دون تركيز السلطة في يد مؤسسة واحدة ، أن المتتبع للواقع الأمريكي سيجد أن النصوص الدستورية لا تعبر عن حقائق هذا النظام الذي وفي الواقع تتحكم به بعض الجهات الغير رسمية النافذة في أمريكا والتي تعد رأس السلطة وتأثيرها يمتد إلى تحديد الرئيس الأمريكي في كل دورة انتخابية ،فعلى الرغم من استقرار النظام السياسي الأمريكي إلا أن هناك الكثير من العيوب والمشاكل التي يعاني منها وقد رأينا ذلك خلال السنوات القليلة الماضية وكيف أن هناك خلل كبير وعميق في المؤسسات وكيف أنها لا تمثل الديمقراطية الحقيقية ، وعليه فالنظام السياسي للولايات المتحدة يحتاج إلى ادخال بعض التعديلات والإصلاحات الدستورية عليه ليلائم التغيرات التي طرأت على الولايات المتحدة سواء تلك التي حدثت بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أو تلك التي حدثت بعد وصول الرئيس السابق دونالد ترامب إلى السلطة عام ٢٠١٦.

الهوامش

(١) طارق عبد الحافظ عدنان ، مدة تولي رئاسة السلطة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ، مجلة العلوم السياسية العدد(٤٨)، ٢٠١٤، ص١.

(2)Huda K. Muhammed, The State in The Thought of Political Islamist Movement in Morocco after 2011, Published/ publié in Res Militaris (resmilitaris.net), vol.13, n°1, Winter-Spring 2023,P919.

(٣) عبد العزيز عليوي ، دور السلطة التنفيذية في التجارب الاتحادية :دراسة في نماذج مختارة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد(٦٢) ، ٢٠٢١، ص١١٢.

(4) Raymond A.Smith,The American Anomaly _U.S.politics and Government in comparative perspective , Routledge,UAS ,2008,p11.

(5)Israa Abd Ali Kadhim, Challenges of National Identity in Qatar, Namibia Journal for Studies, Issue 32d, 2023, p482.

(6) Qais A. Abd Al-Baidhany , EXTREMISM - ITS ESSENCE, RELATED CONCEPTS, AND THE Realtionship Between Them, Journal of New Zealand Studies NS35 (2023), P683

(٧) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب العالمية الباردة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠١٠، ص ٦٩.

(٨) محمد كاظم المشهداني، القانون الدستوري –الدولة –الحكومة –الدستور، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،٢٠١١، ص١٨٣.

(٩) عصام علي الدبس، النظم السياسية – الحقوق والحريات العامة وضمان حمايتها، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١١، ص٨٤.

(10)Muntasser, M. H., University of Baghdad, 2022. "State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003."Журнал политической философии исоциологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз». 104. No.1, 2022, p114.

(11)Cal Jillson, American Government; Constitutional Democracy Under Pressure,Routledge , New Yor,2018,P5.

(12) L. Sandy Maisel, American Political Parties and Elections –A very Short Introduction, oxford university press ,Inc, New york,2007,p3.

(١٣) محمد بكر حسين، النظم السياسية والقانون الدستوري، جامعة الازهر ، ٢٠٠٥ ص١٥٣

(١٤) حسن مصطفى البحري، النظم السياسية المقارنة، ط٣، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠١٨، ص .١٦٥
(١٥) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص٨١.
(16) Mark E.Rushefsky , Public Policy in The United States , 6 edition , Routledge , New York,2018,p18.
(١٧) حسن سيد أحمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية وانجلترا، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٩.
(١٨) عامر هاشم عواد، مصدر سابق ص٨٣.
(١٩) فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية، ترجمة معين الامام ومجاب الامام، ط١، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر،٢٠١٦، ص٦٢٢.
(١٩) حسن هادي رشيد ، اثر وسائل الاعلام في تشكيل المعرفة والوعي السياسي، مجلة العلوم السي
(٢٠) اسراء علاء الدين نوري، مساهمة النظم الإدارية في صنع السياسات العامة، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت ،٢٠١٧، ص١٩٩.
(٢١) لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، ط١، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة،١٩٩٦، ص١٤٨.
(٢٢) انظر محمد حمزة حسين الدليمي واخرون، الكونغرس الأمريكي –دراسة تاريخية سياسية قانونية، ط١، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ،٢٠١٩، ص٦٥.
(٢٣) محمد طه الحسيني، مبادئ القانون الدستوري، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت،٢٠١٦، ص٨٠.
(24) Janet Anderson, The Senate; THE U.S,Government How It Works, Chwlsea House , USA,2007,P18.
(٢٥) هيمن قاسم بايز وعبد الغفور كريم علي، دستور الولايات المتحدة الأمريكية –معطيات علمية تأريخية وقانونية، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت ،٢٠١٧، ص٢٤.
(٢٦) حسن مصطفى البحري، مصدر سبق ذكره، ١٨٧.
(٢٧) محمد طه الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.
(٢٨) ينظر الى المادة الأولى البند(٣) من الفقرة (الثانية) من الدستور الأمريكي المعدّل.
(29) Rachel A.Koestler Grack , The House Representatives ,The U.S G overnment –How it works ,op.cit,p64.
(٣٠) حسن مصطفى البحري، أنظم السياسية المقارنة، ص١٨٣-١٨٤.
(31) Rachel A.Koestler Grack , The House Representatives ,The U.S G overnment –How it works ,Chelsea house Publisher , USA ,2007,p17.
(32) Rachel A.Koestler Grack , The House Representatives ,The U.S government –How it works,op.cit,p20.
(٣٣) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.
(٣٤) طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، ط٢، مكتبة غفران للطباعة ،٢٠١٥، ص٢٤٥
(٣٥) هيمن قاسم بايز وعبد الغفور كريم علي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
(36) Joseph F. Zimmerman Contemporary American Federalism , Second Edition ,State University Of New York Press, Usa, 2008,P129.
(٣٧) تشارلز جونز، مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية، ط١، ترجمة محمد أحمد حرفوش، دار الشروق، القاهرة،٢٠١٠، ص٣٠.
(٣٨) لاري إلويتز، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.
(39) IWan W. Morgan and Philip J. Davies, The Federal Nation –Perspectives on American Federalism, Palgrave macmillanm, USA,2008, p26.
(٤٠) صباح عبد الرزاق كبه ، انتخابات الرئاسة الامريكية لعام ٢٠١٦ دراسة في الالية والبرامج الانتخابية ، مجلة العلوم السياسية ،العدد(٥٤) ،٢٠١٨، ص ١٨١.
(٤١) المادة الثانية الفقرة السابعة من الدستور الأمريكي المعدّل.
(٤٢) عامر هاشم عواد، عامر هاشم عواد، سبق ذكره، ص ٧٧.
(٤٣) احمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٠، ص١٨.
(٤٤) المادة الثانية الفقرة (٣) من الدستور الأمريكي المعدّل.
(٤٥) ياسين محمد عيثاوي، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٨.
(٤٦) باسم علي خريسان، الدول الفيدرالية في العالم –دراسة في النظام السياسي، دار السنهوري، بيروت ،٢٠١٨، ص١٥.

(٤٧) تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية، ترجمة عبد الوهاب علوي، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٥٤.
(٤٨) اسراء علاء الدين نوري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.
(49) Joseph F. Zimmerman, Contemporary American Federalism, op,cit ,p83.
(50) Heather Lehr Wagner, The Supreme Court –The U.S Government, Chelsea House publishers, U.S,2007, p26.
(51) James v. calvi and susan coleman, American law and Legal System ,8 Edition, Routledge, New York, 2017, p12.
(٥٢) نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١١، ص ٣٧٣.
(٥٣) منتصر مجيد حميد، التنوع والسلم الأهلي في الأطر الديمقراطية الشبكات والمؤسسات ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٥٤) ، جامعة بغداد ،٢٠١٨، ص ١٩٦.
(٥٤) جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،١٩٩٧ ص٢٩٤.
(٥٥) مروان سمور، الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية،
(٥٦) نصر محمد علي، النظام الحزبي والسياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، ط١، المركز الثقافي للطباعة والنشر، بابل،٢٠١٤، ص ٤٠.
(57) Susan Welch and others, Understanding American Government, wadsworth cengage learning, USA, 2012, p184.
(٥٨) مروان سيمور، نفس المصدر، ص ٧.
(59) Rachel A.Koestler Grack , The House Representatives ,The U.S G overnment –How it works ,op.cit,p68.
(٦٠) جابريل إيه آلموند وجي بنجهام باويل الابن، مصدر سبق ذكره، ص٩٨٥.

(61)Mark D.Brewer and Sandy L. Maisel , The Parties Respond,5edition , Routledge , New York, 2018,p11.
(٦٢) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠٠٧، ص٢٤١.
(٦٣) هشام محمود الاقداحي،اللوبي وجماعات الضغط صراع المصالح والنفوذ والمال ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،٢٠١٢،ص١١.
(64) Gerti Sqapi , Lobbying In The United Of American And European Union :A Comparative Approach ,Mediterranean Journal Of Social Ciences, Op.Cit,P72-73.
(65) Anthony J. Nownes, Total Lobbying, Cambridge University Press, New York,2006, P7.
(٦٦) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري –الأنظمة السياسية الكبرى ترجمة جورج سعد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٢، ص٣٢١.
(67) Anthony J. Nownes , Total Lobbying ,Op,Cit ,57.
(٦٨) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مصدر سبق ذكره ،ص ٣٢٥.
(٦٩) فرانسيس فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية، ترجمة معين الامام ومجاب الامام، ط١، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر،٢٠١٦، ص٦٠٩.
(٧٠) موريس دوفرجيه، نفس المصدر، ص ٣١١.
(71) Anthony J. Nownes , Total Lobbying ,Op,Cit,P213.
(٧٢) عبد الوهاب المسيري،اليد الخفية –دراسة في الحركات اليهودية الهدامة والسرية ،ط٣،دار الشروق، القاهرة،٢٠٠٥، ص٢٤٤.
(٧٣) داود مراد حسين واسعد غالي حمزة ، دور اللوبي اليهودي في صنع السياسة الامريكية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد(٤٧) ، ٢٠١٣، ص ١٧٨.
(٧٤) تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف، مصدر سبق ذكره، ص١١٠-١١١.
(٧٥) محي الدين عبد الحليم، الرأي العام مفهومه وانواعه، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ،٢٠٠٩، ص ٩٥.
76Hameed, Muntasser Majeed.2022. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101.
(٧٧) حسين عبد القادر، الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة، وكالة الصحافة العربية، القاهرة ،٢٠٢٠، ص ١٢-١٣.
(٧٨) جبر عظيم ، مصدر سبق ذكره، ص٩.
(٧٩) فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٠، ص١٢٨.

(٨٠) حسن هادي رشيد ، اثر وسائل الاعلام في تشكيل المعرفة والوعي السياسي، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٥٨)، ٢٠١٩، ص٣٥٨.
(٨١) لاري إلويتز، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
(82)Samuel Kernell, Gary C.Jacobson, The Logic of American Politics, 8 Edition,Sage publications ,London,2018,p831.
(٨٣) فواز جرجيس، مصدر سبق ذكره، ص .١٢٣
(٨٤) مايكل بارنتي، ديمقراطية للقلة، ط١، ترجمة حصة المنيف، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ،٢٠٠٥، ص٣١٣-٣٢٨.
(85)Clem Brooks and Jeff Manza, Whose Rights,Russel Sage Foundation, New York, 2013, p6 -7.
(٨٦) صباح ياسين، الإعلام النسق القيمي وهيمنة القوة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٦، ص١٤٤-١٤٨.
(87) Mark E.Rushefsky , Public Policy in The United States , 6 edition , Routledge , New York,2018,p29.
(٨٨) منذر صالح الزبيدي، دور وسائل الاعلام في صنع القرار السياسي، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١١، ص١٦١.
(٨٩) فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.
(٩٠) عبد الفتاح ياغي، الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٢، ص٣٦٣.
(٩١) هربرت أ .شيللر ،المتلاعبون بالعقول ترجمة عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٩، ص١٣٨-١٣٩.
(٩٢) مايكل بارنتي ، ديمقراطية للقلة ،ط١، ترجمة حصة المنيف ،المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة ،٢٠٠٥،ص٣٣٢.
(93)James G Mcgann, Think Tanks and Policy Advice in The United States, Routledge, New York, 2007, p6.
(94) Andrew Rich, Think Tanks Public Policy and The Politics OF Expertise, Cambridge University Press, New York, 2004, p205.
(95) James G McGann, , op.cit, p6-p82.
(96) Kubilay yado Arin, Think Tanks; The Brain Trusts Of US Foreign Policy, Springer, Germany,2014,p18.
(٩٧) خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي، ط١، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت ،٢٠١٣، ص٤٩.
(٩٨) إبراهيم فؤاد عباس، اليهود والانتخابات الأمريكية، ط١، راسم للدعاية والاعلان، جدة ،١٩٩٢، ص٤٤.
(99) Howard J.Wiarda , Think Tanks and Foreign Policy , Lexington books,UK , 2010,p31.
(100) James G Mcgann, Think Tanks and Policy Advice in The United States, op.cit, p82.
(101) Alejandra Salas Porras and Georgina Murray, Think Tanks and Global Politics, Palgrave Macmillan, USA, 2017, p19.
(102) Kubilay yado Arin, Think Tanks; The Brain Trusts of US Foreign Policy, op.cit, p15.